بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵎⵍⵍⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵍⴻⵍⵍⴰ

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب -الاثنين 27 ربيع الأول 1441 (25 نونبر 2019)

جواب رئيس الحكومة الدكتورسعد الدين العثماني

السؤال المحوري:

"تنمية المناطق النائية في إطار الجهوية المتقدمة"

فهرس

توطئة 3

أولا-استكمال تنزيل الإطار القانوني والتدبيري والمالي للجهوية المتقدمة كمدخل أساسي للتنمية المجالية..... 5

I.استكمال الترسانة القانونية المؤطرة لعمل ومهام الجماعات الترابية 6

II.تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري 6

III.تسريع تنزيل برامج التنمية الجهوية 6

IV.تعزيز القدرات التدبيرية للجهات 7

V.تعزيز الموارد المالية للجهات 7

VI.التواصل المباشر مع الجهات 8

ثانيا- حصيلة تدخلات الحكومة في إطار تنمية المناطق النائية 9

I.تحسين الخدمات الاجتماعية في مجالي التعليم والصحة 9

1.في مجال التعليم 9

2.في مجال الصحة 12

II.تطوير البنيات التحتية الأساسية 15

III.التمكين الاقتصادي لسكان المناطق النائية 16

IV.مواصلة تنفيذ البرامج الخاصة الموجهة للعالم القروي والمناطق النائية 17

1.برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب 17

2.برنامج الكهربة القروية الشاملة 17

3.البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة 17

4.البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمشابهة لها 18

V.تسريع تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي (2017-2023) 19

VI.تدابير خاصة بالتخفيف من آثار موجة البرد في المناطق الجبلية والنائية 20

1.على مستوى ضمان استمرارية حركة السيروفك العزلة 21

2.على مستوى تعزيز الرعاية الصحية في المناطق الباردة 21

خاتمة 22

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله و آله وصحبه

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

توطئة

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع "***تنمية المناطق النائية في إطار الجهوية المتقدمة***"، وهو موضوع يحظى باهتمام بالغ من طرف الحكومة لارتباطه بوضعية جزء مهم من تراب المملكة، لها خصوصياتها ومميزاتها التي تدفعنا إلى مضاعفة الجهود من أجل النهوض بظروف عيش شريحة واسعة من المواطنين يعيشون فيها، وذلك انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي ما فتئ يؤكد على ضرورة تمكين مختلف مناطق المملكة من الاستفادة من ثمار التنمية بشكل عادل ومتوازن.

كما يأتي اهتمام الحكومة بهذا الورش الإصلاحي الهام، وفاء ببرنامجها الحكومي وتنزيلا لإجراءاته، إذ أفرد بابا مستقلا حول "تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب" ضمن المحور الأول للبرنامج الحكومي المتعلق ب" دعم الخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة، وبابا آخر يتعلق ب" تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي" ضمن المحور الاجتماعي المتعلق ب" تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي".

من الطبيعي أن يوجد تحقيق التنمية الشاملة والمدمجة في صلب ورش الجهوية المتقدمة، باعتبارها المدخل الأساسي لتمكين كل جهة من بناء نموذجها التنموي الخاص، استنادا إلى مؤهلاتها الطبيعية والجغرافية والبشرية وخصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية، مع إرساء آليات للتضامن بين الجهات وتأهيل الجهات الأقل حظا في التنمية. ولهذه الغاية، فقد اعتمدت بلادنا تقسيما جهويا يرتكز على مقاربة وظيفية تهدف في المقام الأول إلى تحقيق تنمية مندمجة ومعالجة الفوارق على مستوى المؤهلات الاقتصادية والبنيات التحتية.

ولا بد أن أشير هنا إلى أن اهتمامنا بالمناطق النائية، لا ينبع فقط من معطياتها الجغرافية الطبيعية التي تجعلها بعيدة عن خطوط التنمية، ولكن أيضا وخصوصا بسبب المواطن الإنسان

الذي يسكنها، والذي هو بالنسبة لنا محور التنمية، فمنه البدء وإليه المنتهى. ونحن نعمل أن تكون التنمية مدمجة وشمولية، لا تقصي أي مواطن أو مواطنة.

لذلك فإن كل مواطن أو مواطنة لا يستفيد من أوراش وثمار التنمية التي حققتها بلادنا، هو معني بموضوع المناطق النائية وإن كان يتواجد في قلب منطقة حضرية. إذ نؤمن أن التنمية الحقيقة هي التنمية الإنسانية متعددة الأبعاد التي تشمل تنمية البنيات التحتية والمرافق العمومية، ولكن أيضا التنمية بجميع أبعادها، الاجتماعية والبشرية واللامادية.

لكن وحتى أكون دقيقا في الإجابة على هذه الأسئلة المهمة للسيدات والسادة النواب، لابد أن أضعها في السياق الذي وُضعت في إطاره، وهو الجهوية المتقدمة .

وإذا كان للحكومة دور مهم في النهوض بأوضاع المناطق النائية، فإن الدور الذي أسنده المشرع للجهات لا يقل عنه أهمية، ولا سيما في إطار المفهوم الجديد للجهوية المتقدمة الذي بلورته الوثيقة الدستورية، والذي يروم ترجمة انتظارات المواطنين وطموحاتهم المشروعة إلى سياسات عمومية جهوية، عن طريق مجالس جهوية وإقليمية وقروية منتخبة، تمثل إرادتهم الشعبية بشكل مباشر.

ويجدر في هذا السياق، التذكير بأن القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات نص على مجموعة من التدابير في هذا الصدد، نذكر منها:

- إدراج التنمية القروية ضمن اختصاصات الجهة سواء الاختصاصات الذاتية المتعلقة بإنعاش الأنشطة غير الفلاحية بالوسط القروي وبناء وتحسين وصيانة الطرق غير المصنفة (المادة 82)، أو الاختصاصات المشتركة التي تهم تأهيل العالم القروي وتنمية المناطق الجبلية ومناطق الواحات وتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء وفك العزلة (المادة 91)؛
- إلزام الجهات بإعداد برنامج التنمية الجهوية كآلية اساسية لتحقيق تنمية متوازنة على المستوى الجهوي، حيث يتم اعداده بشكل تشاركي وانطلاقا من الحاجيات المعبر عنها بتراب كل جهة؛
- تعزيز مصادر تمويل الجهة لدعم قدرتها على انجاز مشاريعها، خصوصا عبر تحديد المجالات التي سيتم تمويلها من طرف "صندوق التأهيل الاجتماعي" الذي يهدف الى سد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات (المادة 229)، أو بواسطة "صندوق التضامن بين الجهات" الذي يروم التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليص من التفاوتات بين الجهات (المادة 234).

ووعيا منها بأهمية تنزيل ورش الجهوية المتقدمة باعتبارها مدخلا أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة والمدمجة، فقد حرصنا في الحكومة على مواكبة الجماعات الترابية وتمكينها من الآليات القانونية والمادية التي تسمح لها بالاضطلاع بالمهام المخولة لها على مستوى التنمية المجالية، كما

واصلت تنفيذ جملة من البرامج والمشاريع الهادفة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإدماج المناطق القروية والنائية.

وجوابا على أسئلة السيدات والسادة البرلمانيين، سأتطرق، على التوالي، للتدابير المتخذة في إطار استكمال تنزيل الإطار القانوني والمؤسساتي للجهوية المتقدمة (أولا) قبل استعراض حصيلة تدخلا الحكومة في مجال تنمية المناطق النائية (ثانيا).

أولا-استكمال تنزيل الإطار القانوني والتدبيري والمالي للجهوية المتقدمة كمدخل أساسي للتنمية المجالية

من المعلوم أن الجهوية المتقدمة، التي اختارتها بلادنا كنمط جديد للحكامة الترابية، تهدف الى إرساء نموذج تنموي سوسيو-اقتصادي ترابي مندمج ومستدام يساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الترابية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، بما يمكن من تحقيق تنمية المناطق النائية والتحاقها بدينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

ويجدر التذكير بأن الحكومة جعلت من التنزيل الفعلي للجهوية المتقدمة إحدى أولوياتها الأساسية باعتبارها رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ومحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية، حيث سطرنا في البرنامج الحكومي على ما يلي:

- اعتماد ميثاق اللاتمركز وتفعيل اللاتمركز الإداري؛
- استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية اللازمة لتفعيل مضامين القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية؛
- وضع آلية للتشاور والتتبع والتنسيق وضمان التنزيل الأمثل للجهوية المتقدمة عبر لجنة وطنية، لتتبع البرامج الحكومية والجهوية والتقييم الدوري للسياسات الترابية؛
- مواكبة الجماعات الترابية لبلوغ حكامة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة اختصاصاتها، والإسراع في تحويل هذه الاختصاصات والموارد البشرية والمالية المرتبطة بها؛
- تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات؛
- التسريع بإنجاز المخططات التنموية الجهوية والإقليمية والجماعية للتنمية ودعم تنفيذها في إطار تعاقدي مع الدولة؛
- مواصلة التنفيذ الأمثل لعقود البرامج الخاصة بالتنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية.

ومن أجل التنزيل الفعلي للجهوية المتقدمة، اتخذنا في الحكومة جملة من التدابير ذات الطبيعة القانونية والمالية والتدبيرية، من أهمها ما يلي:

I. استكمال الترسانة القانونية المؤطرة لعمل ومهام الجماعات الترابية

حرصت الحكومة منذ تنصيبها على استكمال **الترسانة القانونية المنظمة للجهوية المتقدمة** من خلال اعتماد كافة المراسيم التطبيقية للقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية لتمكينها من الإطار الملائم الذي يسمح لها بالاضطلاع بمهامها على مستوى التنمية المحلية، بإصدار كافة النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية رقم 14-111 ورقم 14-112 ورقم 14-113 المتعلقة، على التوالي، بالجهات وبالعمالات والأقاليم وبالجماعات.

II. تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، حرصت الحكومة على **اعتماد ميثاق اللاتمركز الإداري** باعتبار اللاتمركز الإداري الركيزة الثانية، إلى جانب اللا تركيز الإداري، لبناء الجهوية المتقدمة وإنجاح تنزيلهامن خلال اعتماد مقاربة تقوم على التوطين الترابي للسياسات العمومية، وإشراك الفاعلين الترابيين في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية، لا سيما من خلال إعداد المخططات التنموية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، بما يضمن التقائية السياسات العمومية وتجانسها وتكاملها، وتحقيق الفعالية والنجاعة في تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية على الصعيدين الجهوي والإقليمي، والاستجابة للحاجيات الحقيقية للمواطنين.

وقد باشرت الحكومة التنزيل الفعلي لميثاق اللاتمركز الإداري من خلال المصادقة على التصاميم المديرية للاتمركز الإداري من طرف اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري التي أرأسها، والمكلفة بتتبع تفعيل هذا الورش، وقد بلغ عدد هاته التصاميم 22 تصميما مديريا للقطاعات الوزارية إلى غاية متم شهر أكتوبر 2019.

وسيتم الشروع الفعلي في تنزيل التصاميم المديرية للاتمركز الإداري للقطاعات الوزارية، عبر إرساء اللجن الجهوية للتنسيق، وتنظيم الكتابات العامة للشؤون الجهوية، ومراجعة الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بتنظيم واختصاصات القطاعات الوزارية ومصالحها اللاممركزة.

III. تسريع تنزيل برامج التنمية الجهوية

لقد أولت الحكومة أهمية خاصة لتسريع **تنزيل مخططات التنمية الجهوية** التي تحدد برمجة مشاريع التنمية ذات البعد الجهوي **على مدى ست سنوات**، والتي تأخذ بعين الاعتبار المؤهلات

الطبيعية والجغرافية لكل جهة وحاجياتها من البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات الاجتماعية، وهي المخططات التي يعول عليها كثيرا لتساهم في تطوير البنيات التحتية وتثمين موارد الجهات وتعزيز جاذبيتها وتنافسيتها، وكذا في إحداث مناصب الشغل على الصعيد الجهوي .

وفي هذا الإطار، صادقت عشر **(10) جهات لحد الآن من أصل 12 جهة على مخططات التنمية الجهوية الخاصة بها**.

ومن أجل تسريع تفعيل هذه البرامج، تم الاتفاق على تحديد المشاريع ذات الأولوية برسم الفترة 2019-2021 والتي سيتم تنفيذها في إطار عقود-برامج بين الدولة والجهات. وتبلغ عدد المشاريع والبرامج ذات الأولوية 454 مشروعا تم اختيارها من بين 2368 مشروعا وبرنامجا الواردة في برامج التنمية الجهوية، وتقدر التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع والبرامج بما يناهز 109،93 مليار درهم حيث تساهم القطاعات الوزارية بنسبة 39 % أي ما يناهز مبلغ 42،5 مليار درهم.

IV. تعزيز القدرات التدبيرية للجهات

في إطار تعزيز القدرات التنفيذية والتدبيرية للجماعات الترابية، تم **إحداث الوكالات الجهوية لإنجاز المشاريع، المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهات**، على مستوى جميع جهات المملكة، كما تعمل الحكومة حاليا على إعداد إطار مرجعي لتفعيل إصلاح النظام الجديد المتعلق بمحاسبة الجماعات الترابية، وذلك على إثر إصدار المراسيم المتعلقة بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات الترابية.

كما أننا سنواصل الجهود من أجل تعزيز قدرات الإدارة الجبائية للجماعات الترابية، بشريا ولوجستيكيا، لتمكينها من تطوير وسائل استخلاص مستحقاتها، وتنمية مداخيلها بما يضمن لها القيام، على الوجه المأمول، بالمهام والمسؤوليات المناطة بها.

V. تعزيز الموارد المالية للجهات

عملت الحكومة على الرفع من حصص الضرائب المرصودة لفائدة الجهات من حصيلة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل من 1 % سنة 2015 إلى 5 % سنة 2019 وارتفعت حصتها من حصيلة الرسم على عقود التأمين من 13 % سنة 2015 إلى 20 % سنة 2019، كما تطورت مساهمة الميزانية العامة للدولة التي استفادت منها الجهات من 2 مليار درهم سنة 2016 إلى 2،7 مليار سنة 2019، على أن تصل إلى 3،69 مليار درهم سنة 2020.

وهكذا تطور مجموع الموارد المالية المرصودة فعليا من الدولة لفائدة الجهات من 1،352 مليار درهم سنة 2015 إلى 6،188 مليار درهم سنة 2018.

وبلغت هذه التحويلات برسم قانون المالية لسنة 2019 ما مجموعه 8،458 مليار درهم موزعة بين الصندوقين المخصصين للجهات وهما: "الصندوق الخاص لحصيلة الضرائب المرصودة للجهات" و"صندوق التضامن بين الجهات".

وكنتيجة لذلك ارتفعت نفقات استثمار الجهات من 1،32 مليار درهم سنة 2015 إلى 5،74 مليار درهم سنة 2018، كما انتقلت نفقات الاستثمار بالنسبة لكافة الجماعات الترابية من 14،5 مليار درهم سنة 2015 إلى 16،4 مليار درهم سنة 2018،

وهكذا يمكن القول بأن الدولة أوفت بجميع التزاماتها بخصوص التحويلات المالية لفائدة الجهات منذ سنة 2016، بما فيها مبلغ 565 مليون درهم من مساهمتها برسم عام 2017، حيث تم تحويل مبلغ 350 مليون درهم سنة 2018 ومبلغ 215 مليون درهم سنة 2019.

كما يستفيد "صندوق التضامن بين الجهات " من 10 % من مجموع المبالغ المحولة لفائدة الجهات، حيث بلغت مساهمة الميزانية العامة للدولة لفائدته 250 مليون درهم سنة 2018 و270 مليون درهم سنة 2019. وسيتم توزيع هذه المبالغ بمجرد تحديد النسب المائوية لمعايير التوزيع بقرار لوزير الداخلية باستشارة مع رؤساء الجهات.

VI. التواصل المباشر مع الجهات

عملت الحكومة منذ تنصيبها على **إرساء آلية التواصل المباشر مع مسؤولي الجهات**، من خلال الزيارات التواصلية التي تنظمها الحكومة، بمشاركة وفد واسع لأعضاء الحكومة في كل زيارة، معتبرة ذلك آلية للإنصات والاستماع عن قرب مع منتخبي مختلف الجهات وفاعليها الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني، بهدف التتبع المباشر للبرامج التنموية وكذا الوقوف على الإشكاليات المتعلقة بتنزيل ورش الجهوية وبحث سبل التعاقد بين الحكومة ومجالس الجهات في إطار عقود-برامج كآلية للتنسيق والتعاون بغية تعزيز التنمية الجهوية.

إلى حدود اليوم تمت زيارة ثمان جهات، وستنطلق في المقبل من الأسابيع زيارة الجهات الأربعة المتبقية، الرباط-سلا-القنيطرة، والدار البيضاء-سطات، وكلميم-واد نون، العيون-الساقية الحمراء.

ثانيا- حصيلة تدخلات الحكومة في إطار تنمية المناطق النائية

وعيا منها بحجم الخصاص المسجل على مستوى المناطق النائية، ولا سيما القروية والجبلية، تعمل الحكومة جاهدة على تنفيذ البرامج التنموية على المستوى الترابي وفق منظور استراتيجي يراعي أبعاد ومتطلبات التنمية المجالية والاستجابة لمختلف حاجيات الساكنة، من البنيات التّحتية الأساسية والمرافق العمومية، بما يمكن من تقليص الفوارق وتحقيق التوازن المجالي، وذلك من خلال جملة من التدخلات التي مكنت من تسجيل وقع إيجابي على مؤشرات التعليم والصحة وفك العزلة والكهربة والتزويد بالماء الشروب، والربط بشبكات التطهير السائل والصلب في المناطق المستهدفة.

ومن منطلق الوعي بأهمية التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية في مختلف القطاعات، والاهتمام بالمناطق النائية دأبت وزارة الاقتصاد والمالية منذ أربع سنوات على إعداد مذكرة خاصة حول التوزيع الجهوي للاستثمار ترفق بمشروع قانون المالية أثناء عرضه على البرلمان.

ويمكن مقاربة تدخلات الحكومة في مجال تنمية المناطق النائية على جملة من المستويات، كما يلي:

I. تحسين الخدمات الاجتماعية في مجالي التعليم والصحة

يمكن إجمال التدخلات في هاذين المجالين كالآتي:

1. في مجال التعليم

أ. بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي

إن تحقيق العدالة المجالية والترابية في مجال التعليم إحدى أهم انشغالات الحكومة، سواء على مستوى توسيع العرض المدرسي، وتأهيل البنيات الأساسية، أو على مستوى توفير الموارد البشرية والارتقاء بقدراتها، وتعزيز خدمات الدعم الاجتماعي. وتروم المقاربة التي اعتمدناها في هذا المجال تحقيق التكافؤ في توزيع هذه الموارد بين الجهات، أخذا بعين الاعتبار مجموعة من المحددات الهامة المرتبطة بهذا التوزيع والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ مراعاة الجانب الديمغرافي للجهات والأقاليم كمحدد هام يبرز التوزيع الجغرافي للساكنة ومناطق تواجدها؛

- ✓ إعمال التمييز الإيجابي داخل الجهات، والذي يهم المناطق القروية والمناطق ذات الخصاص؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار التطور المسجل على مستوى المؤشرات التربوية باعتبارها لوحات قيادة تبرز التطور الحاصل في الشأن التربوي على مستوى الجهات والأقاليم.

وفي هذا الإطار، فقد اتخذنا في الموسم الدراسي الحالي 2019-2020 مجموعة من التدابير الهامة لمواصلة توسيع العرض من المؤسسات التعليمية وتأهيل المتوفر منه، مع توفير الموارد البشرية الضرورية في إطار الاعتماد على التوظيف الجهوي لسد الخصاص وتلبية الطلب في هذا الجانب، وذلك باعتماد مقاربة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وطبيعة جهات وأقاليم المملكة، وتعمل الحكومة برسم الموسم الدراسي الحالي على:

- أن يبلغ مجموع المؤسسات التعليمية بالأسلاك التعليمية الثلاثة **بالوسط القروي 6114** من أصل **11228** مؤسسة على المستوى الوطني، *(مقابل 5946 مؤسسة بالوسط القروي من أصل 10911 على المستوى الوطني سنة 2018)*؛
- يتواصل إحداث المدارس الجماعاتية ليبلغ عددها 152 مدرسة مقابل 124 سنة 2018؛
- أن يبلغ عدد الداخليات بالتعليم العمومي **بالوسط القروي 572** من أصل **941**، وذلك عبر تعزيز عدد الداخليات لهذا الموسم بإحداث **12** داخلية جديدة منها **11** داخلية **بالوسط القروي**؛
- أن يتم تأهيل ما يقارب **1852** مؤسسة تعليمية وتعويض **1572** حجرة من البناء المفكك.

كما نعمل على تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي للتمدرس بهدف تجاوز المعيقات السوسيو-اقتصادية التي تحول دون تمدرس أبناء الفئات المعوزة، مع تحسين جودتها وتطوير آليات الاستهداف الخاصة بها، مع الحرص على تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية والشبه حضرية والمناطق ذات الخصاص، حيث رفعنا في هذا الإطار من ميزانية عدد من البرامج الاجتماعية الموجهة للتلاميذ وعدد المستفيدين منها. وتتمثل هذه التدابير فيما يلي:

- توسيع المدى الجغرافي لبرنامج **"تيسير"**، حيث تمت تغطية جميع الجماعات القروية بالنسبة للابتدائي وجميع الجماعات القروية والحضرية بالنسبة للثانوي الإعدادي، وذلك باعتماد بطاقة "راميد" في استهداف المستفيدين، الأمر الذي ما مكن من رفع عدد المستفيدين حاليا إلى 2.087.000 تلميذ(ة)، مقابل 860.100 سنة 2016، وذلك بميزانية سنوية تفوق 2 مليار درهم؛

- مواصلة دعم برنامج **المبادرة الملكية "مليون محفظة"**، الذي بلغ برسم الموسم الدراسي الحالي حوالي 4 مليون و463 ألف مستفيدة ومستفيد، 64 % منهم بالوسط القروي، بغلاف مالي يقدر ب 250 مليون درهم برسم ميزانية 2019؛
- بلغ عدد **الداخليات** 917، منها 552 بالعالم القروي، كما بلغ عدد المستفيدين من الداخليات والإطعام المدرسي ما يفوق مليون و570 ألف مستفيد(ة)، مقابل مليون و410 ألف سنة 2018.

ب. قطاع التكوين المهني

يتوفر جهاز التكوين المهني بالعالم القروي على 61 مؤسسة على الصعيد الوطني، ضمنها 49 مؤسسة تابعة لقطاع الفلاحة، و12 مؤسسة تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، توفر التكوين في عدة شعب لها ارتباط بالمجال الفلاحي أهمها: تربية الدواجن وتربية الأبقار والأغنام والماعز والزراعات الكبرى والكهروميكانيك والهندسة القروية وإصلاح الآلات الفلاحية والبستنة والمجالات الخضراء والتشجير وتسيير المقاولات الفلاحية.

وتجدر الإشارة إلى أنه، إضافة إلى التكوين بالمؤسسات المتواجدة بالوسط القروي، يستفيد شباب هذا الوسط من خدمات مؤسسات التكوين المهني المتواجدة بالمدن والمدارات الحضرية ومن الداخليات المتواجدة بها والتي تبلغ طاقتها الإيوائية أزيد من 18ألف سرير، حيث تعطى الأسبقية للمتدربين الوافدين عليها من المناطق النائية.

ج. قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

في إطار اعتماد سياسة القرب وتقريب الخدمات من المرتفقين، تعمل الحكومة على التقليص من الفوارق المجالية على مستوى تقديم خدمات التعليم العالي والبحث العلمي بما يساهم في تنمية المناطق النائية.

وقد مكنت هذه المجهودات من تحقيق تقدم كمي ونوعي يروم تعميم ولوج التعليم العالي وتنويع المسالك والتكوينات وتشجيع البحث العلمي والابتكار، وفق حكامة جديدة، لتلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي، مع العمل على تطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، وذلك بهدف فتح آفاق جديدة وفرص واعدة للارتقاء بالسياسات العمومية.

✓ **فعلى مستوى توسيع الطاقة الاستيعابية، وخاصة بالمناطق النائية، فقد تم** خلال الدخول الجامعي الحالي 2019-2020 فتح 17 مؤسسة جامعية جديدة، منها 4 مؤسسات جامعية بأربعة أقاليم جديدة.

كما برمجنا 33 مؤسسة جامعية جديدة في أفق 2021، منها 14 مشروع مؤسسة جامعية ب 12 إقليما من الأقاليم التي لا تتوفر بها مؤسسات جامعية.

✓ **وعلى مستوى تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة، فقد تم تسجيل ما يلي:**

- ارتفاع العدد الإجمالي للطلبة الممنوحين بنسبة 12,26%، حيث انتقل من 333773 ممنوح سنة2017-2018 إلى 374682 سنة 2018-2019، ويرتقب أن يفوق 386000 ممنوح خلال السنة الجامعية 2019-2020؛
- تطور الطاقة الإيوائية الاجمالية للأحياء الجامعية، إذ يرتقب أن تبلغ 73 902 سريرا، مع استكمال بناء حي جامعي بتازة بطاقة استيعابية تصل إلى 1020 سريرا، وتوسيع حي جامعي بالناظور بطاقة استيعابية تصل إلى 750 سرير، مع إطلاق أشغال بناء 3 أحياء جامعية جديدة وفتح ملحقة بالراشيدية بطاقة استيعابية تصل إلى 1000 سرير، وبناء حي جامعي بالحسيمة بطاقة استيعابية تصل إلى1400سرير وفتح حي جامعي بالرشيدية وآخر بخريبكة، في إطار شراكة مع القطاع الخاص؛
- **على مستوى الإطعام**، تطور عدد الوجبات المقدمة بنسبة 24,73%، حيث يرتقب أن يصل هذا العدد إلى 15.000.000 وجبة. ويرجع هذا التطور الملحوظ في عدد الوجبات المقدمة إلى فتح ثلاث مطاعم جامعية جديدة وإعادة تهيئة وفتح مطعمين، إضافة إلى استكمال بناء 5 مطاعم جامعية جديدة خلال السنة الجامعية 2018-2019، منها مطعم جامعي **بآسفي تم فتحه** وآخر **بتازة يتم استكمال بنائه**، مع الشروع في بناء مطعم جديد **بالحسيمة** وتوسيع آخر **بالناظور** خلال السنة الجامعية 2019-2020.

2. في مجال الصحة

تعمل الحكومة على تفعيل العديد من البرامج والمشاريع التي تروم محاربة الفوارق المجالية في مجال الخدمات وتنمية وتحسين مختلف المؤشّرات الصحية بالمناطق النائية، خاصة بالعالم القروي، وذلك في إطار جهوي.

ونحرص على تحسين الخدمات الصحية بالوسط القروي والمناطق النائية من خلال التدابير التالية:

أ. المخطط الخاص بتنمية الصحة بالوسط القروي

في إطار المجهودات الرامية إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في مجال الصحة، وبغاية تقريب الإدارة من المواطنين لمحاربة الفوارق التي يشهدها القطاع الصحي لاسيما في المجال القروي، عملت الحكومة على بلورة وتفعيل مخطط وطني لتسريع وتيرة النهوض بالصحة الأساسية بالمناطق النائية وخاصة بالوسط القروي، يروم الرفع من مستوى التغطية الصحية وتعزيز فرص الولوج

للرعاية الصحية الأساسية، فضلا عن إشراك المجتمع المحلي في الأنشطة الصحية بهذه المناطق، بالاعتماد على معيار الخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات. وفي هذا الإطار، تمت المصادقة حتى الآن على 3 مخططات من طرف اللجان الجهوية (جهة فاس مكناس، جهة الشرق وجهة سوس ماسة)، كما يتم العمل على تسريع المصادقة على المخططات الجهوية المتبقية.

ويتمحور هذا المخطط حول ثلاثة محاور رئيسية وهي:

✓ **دعم التغطية الصحية الثابتة**:

يتعلق الأمر باستهداف مراكز الرعاية الصحية الأولية بالوسط القروي من حيث توسيعها أو إعادة تأهيلها، وتجهيزها وفق اللوائح الوطنية المعمول بها وكذا دعم توفير الموارد البشرية وتعزيز كفاءاتها من أجل تجويد الخدمات الصحية وتوفير الأدوية والمواد الصحية الضرورية والوسائل اللازمة للتكفل بالحالات المستعجلة.

وتتمثل أهم الإنجازات المحقّقة في السنوات الأخيرة على هذا المستوى:

- تعزيز شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية بالوسط القروي حيث انتقل عددها من 1938 سنة 2011 إلى 2034 مؤسسة صحية في سنة 2017؛ وتقدر عدد دور الولادة بـ501 وحدة؛
- إعطاء الأولوية للمراكز الصحية بالمناطق النائية وخاصة بالوسط القروي من حيث فتح المناصب الجديدة للأطر الطبية وشبه الطبية، مع الرفع من كفاءات المهنيين الصحيين في مختلف البرامج الصحية. وللإشارة فقد تم تخصيص 4000 منصب مالي لقطاع الصحة برسم قانون المالية 2020؛
- تعزيز توفير الأدوية والمواد الصحية لتفعيل البرامج الوطنية للصحة وكذا للاستجابة للعلاجات الأساسية حسب الحاجة.

✓ **دعم التغطية الصحية المتنقلة:**

اعتبارا للخصوصيات الديمغرافية والجغرافية التي تتميز بها بعض المناطق من حيث تشتّت الساكنة على مساحات جغرافية كبيرة ووعورة تضاريسها، مما ينعكس سلبا على الولوج إلى المراكز الصحية، فقد عملنا على دعم العرض الصحي المتنقل من خلال تعزيز حظائر السيارات بالمؤسسات الإقليمية والجهوية بالوحدات الصحية المتنقلة وضمان توظيف ميزانية سنوية من أجل تفعيل خطط سنوية للصحة المتنقلة عبر الوحدات الطبية المتنقلة والقوافل الطبية المتخصصة، وذلك وفق ضوابط محددة تمت بلورتها وتعميمها على جميع المصالح المعنية.

وتتمثّل أهم المنجزات التي تحققت في هذا الصدد برسم سنة 2019 تنظيم 437 قافلة طبية مع تقديم ما مجموعه 291770 فحصا طبيا منها 142884 فحصا طبيا متخصصا، إلى جانب 5776 فحصا تشخيصيا بالصدى والأشعة والتحاليل المخبرية، إضافة إلى 5776 عملية جراحية.

✓ **دعم المشاركة الجماعاتية في المجال الصحي:**

لقد بلورت الحكومة استراتيجية وطنية للصحة الجماعاتية لتشكل الإطار المرجعي لتشجيع مشاركة الجماعات والمتدخلين في المجال الصحي في بلورة وتفعيل مشاريع صحية محلية وجهوية كفيلة بالنهوض بالصحة لدى الأفراد والجماعات.

ب. توفير علاجات القرب وتعزيز المرافق والتجهيزات التقنية للمستشفيات

تهدف استراتيجية الحكومة على المدى المتوسط إلى إحداث مؤسسات صحية موزعة بطريقة عادلة على كافة التراب الوطني تمكن من توفير علاجات القرب وتعزيز المرافق والتجهيزات التقنية للمستشفيات، عبر ما يلي:

- إحداث مستشفيات للقرب بهدف تقريب الخدمات الطبية والعلاجية من الساكنة المحلية، وتخفيف العبء على المراكز الاستشفائية الأخرى بالجهة والسعي الحثيث إلى التقليص من الفوارق المجالية؛
- إعادة تأهيل البنايات المتهالكة وغير الملائمة وتوسيع المنشآت وملائمتها على مستوى الخدمات التي تقدمها؛
- تحديث البنية التحتية للمستشفيات وتوفير التجهيزات الحديثة بهذه المؤسسات وتقوية وتجديد الخدمات التقنية؛
- وضع برنامج مستمر للصيانة؛
- وضع آليات حديثة للتدبير اللاممركز للصيانة؛
- التكوين في مجال التقنيات والتكنولوجيا الحديثة لفائدة مستعملي هذه التجهيزات.

وفي سبيل تفعيل هذه الإجراءات الهيكلية، تم إنجاز مجموعة من المشاريع الاستشفائية للقرب شملت مجموع التراب الوطني بكيفية عادلة ومتوازنة، حيث تم تفعيل المؤسسات الاستشفائية للقرب التالية من فئة 45 سريرا:

- مستشفى القرب بالعيون سيدي ملوك؛
- مستشفى للقرب بسيدي مومن؛
- مستشفى للقرب بدمنات؛
- مستشفى للقرب بمديونة؛

- مستشفى القرب بالريش؛
- مستشفى القرب لقلعة مكونة؛
- مستشفى القرب للقصرالكبير؛
- ومستشفى القرب بايمزورن.

كما توجد العديد من المراكز الاستشفائية للقرب (من فئة 45 سريرا) في طور الأشغال بكلّ من الريصاني، فكيك، تالسينت، أحفير، بومالن دادس، بوسكورة، جرف الملحة، القصر الصغير،آيت أورير، بن قريش (90 سرير)، ميضار، زايو، تامسنا، تيسا، سيدي يحيى، أرفود (80 سرير)، إمنتانوت، المحاميد، وسيدي يوسف بن علي.

وقد بلغ إجمالي عدد المشاريع الصحية برسم سنوات 2017 و2018 و2019 ما مجموعه 1055 مشروعا بكلفة مالية تقدر بـ 845 مليون درهم، موزعة كالتالي:

- 313 عملية بناء مؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- 463 عملية تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- 437 وسيلة نقل (سيارات الإسعاف والوحدات المتنقلة)؛
- بالإضافة إلى اقتناء التجهيزات البيوطبية.

II. تطوير البنيات التحتية الأساسية

اعتبارا لأهمية توفير البنيات التحتية في التنمية وإنتاج الثروة، فإن الحكومة ما فتئت تحرص على استفادة المناطق النائية والمعزولة من نصيبها في جهود الدولة في مجال البنية التحتية الاستراتيجية. حيث عملت على تطوير وإنجاز شبكة الطرق السريعة في بعض المناطق النائية، مثل تسريع استكمال طريق تازة الحسيمة أو طريق تزنيت الداخلة. كما تم تعزيز شبكة الموانئ والمطارات الثانوية والسكك الحديدية.

كما تم تطوير مطارات بوعرفة والرشيدية وزاكورة، مع رفع عدد الرحلات إلى الدار البيضاء وكذلك إلى مدن أخرى بأسعار معقولة. يمكن أن نذكر أيضًا فتح النواة الجامعية والمدارس العليا ومراكز التكوين المهني في العديد من المناطق المعزولة.

من جهة أخرى، عملت الحكومة على تطوير مناطق الأنشطة الصناعية والاقتصادية في مناطق معينة حسب مؤهلاتها بغية تعزيز الدينامية الاقتصادية على المستوى الترابي وجذب الاستثمار المنتج بشكل متوازن بين الجهات.

III. التمكين الاقتصادي لسكان المناطق النائية

تعمل الحكومة على تطوير هذه المجالات بشكل أساسي من خلال التمكين الاقتصادي لسكانها، وتوفير وظائف لائقة تتكيف مع الواقع الترابي.

في هذا السياق، أعطت الحكومة أولوية خاصة لهذا المكون من خلال سلسلة من الإجراءات المستهدفة:

- دعم البرامج المدرجة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في نسختها الثالثة، والمتعلقة بتعزيز قابلية توظيف الشباب ودعم حاملي المشاريع؛
- -تعزيز أدوات الدولة وصناديقها لدعم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على مجمل التراب الوطني؛
- تعزيز الدعم للشباب الباحثين عن شغل في المناطق القروية والنائية، من خلال تنفيذ قوافل متنقلة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛
- تعزيز الوسائل المخصصة لتنفيذ برامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لا سيما في قطاعات الصناعة التقليدية والخدمات والسياحة البيئية والجبلية؛
- تعزيز وسائل تدخل الجماعات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال برنامج واسع تقوده وزارة الداخلية، يهدف إلى تأهيل الأسواق وإحداث المناطق الاقتصادية المحلية والمجازر العصرية.

وتعتبر الحكومة أن التنمية الاقتصادية للمناطق النائية لا بد أن يتم في مراعاة لمؤهلات وخصوصيات كل منطقة على حدة.

وعلى سبيل المثال، ففي المناطق التي تتميز بمؤهلات جيولوجية مهمة، يتم الحرص على جعل الأنشطة المنجمية رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولإحداث فرص الشغل، من خلال ربط استغلال المناجم بإنشاء بنيات تحتية وتجهيزات ومرافق تربوية واجتماعية وصحية وثقافية بالمناطق التي تتواجد فيها هذه الأنشطة.

وفي هذا الإطار، فقد تم العمل على بلورة خارطة طريق وطنية لتطوير البنية التحتية الجيولوجية بغية استهداف المناطق الواعدة ذات المؤهلات المعدنية، ويتعلق الأمر بمناطق تافيلالت وفكيك والهضاب الشرقية والهضبة الوسطة وكذا الأحواض الرسوبية للعيون، الداخلة، وأولاد دليم بالمناطق الجنوبية، كما يتم العمل على رفع معدل تغطية المناطق المستهدفة بالخرائط الجيولوجية، بهدف تقوية جاذبيتها الجيولوجية وفتحها أمام الاستثمارات.

IV. مواصلة تنفيذ البرامج الخاصة الموجهة للعالم القروي والمناطق النائية

1. برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب

تفعيلا **للتّوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السّادس نصره الله**، ولضمان استمرارية تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب لدراسة مشكل الخصاص في الماء الصالح للشرب ومياه الري وإيجاد الحلول الملائمة، تم اعداد البرنامج الأولوي للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة الممتدة من 2019 إلى 2026 بشراكة بين جميع القطاعات الحكومية المعنية.

ومن بين محاور هذا البرنامج، تقوية التّزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي بهدف التعميم والقضاء على الهشاشة التي تعرفها بعض المناطق، حيث سيتم تزويد 160 مركزا قرويا و5.818 دوارا في أفق نهاية البرنامج.

وقد مكّنت الاستثمارات المنجزة والمقدرة ب 21,5 مليار درهم من تحقيق نسبة ولوج الماء الشروب بالوسط القروي وصلت إلى 97 % في نهاية سنة 2018، أي ما يعادل 12,9 مليون نسمة من الساكنة المستفيدة.

2. برنامج الكهربة القروية الشاملة

مكن هذا البرنامج منذ انطلاقته سنة 1996 حتى نهاية شهر شتنبر 2019 من ربط 764 40 دوارا بالشبكة الكهربائية الوطنية، حيث تم تزويد 654 131 2 مسكنا بالكهرباء وتجهيز 51.559 مسكنا بألواح فوتوضوئية فردية، الشيء الذي مكن من تحسين نسبة الكهربة القروية لتنتقل من 18% نهاية سنة 1995 إلى 99,71% نهاية شهر شتنبر 2019. ويقدر مجموع الاستثمارات المنجزة نهاية شهر شتنبر 2019 بحوالي 350 24 مليون درهم.

وقد تمت بلورة برنامج الشطر النهائي للكهربة بالعالم القروي، يهم كهربة الدواوير والمدارس والمساجد والمستوصفات المتبقية، مما سيمكن من رفع نسبة الكهربة القروية إلى 99,93 % سنة 2023.

ولقد ساهم برنامج الكهربة القروية الشمولي، الذي يواكب ويدعم طموحات وأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في التنمية السوسيو-اقتصادية بعدة مناطق ببلادنا وفي تحسين ظروف عيش الساكنة، لا سيما بالمناطق النائية.

3. البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة

رغم أن البرنامج الوطني للتطهير السائل يهم بالخصوص المدن والمراكز الحضرية، فقد استفاد 100 مركز قروي من هذا البرنامج، حيث تم إنجاز الأشغال بنسبة 100% في 30 مركزا فيما تتواصل

الأشغال بـ 35 مركز والباقي هو في طور انطلاق الأشغال. وقد ساهمت هذه الإنجازات في الرفع من نسبة الربط بقنوات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة وكذا تحسين مستوى عيش ساكنة هذه المراكز.

وبالموازاة مع ذلك، نقدم الدعم المالي للجماعات بالوسط القروي التي لم تستفد من هذا البرنامج، وذلك من أجل إنجاز الدراسات ومشاريع التّطهير السّائل واقتناء الآليات والأراضي اللازمة لإنشاء محطات معالجة المياه العادمة وذلك من خلال حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة، حيث استفادت أكثر من 390 جماعة بالوسط القروي بدعم مالي يقدر ب 1,5 مليار درهم خلال العشر سنوات الأخيرة.

وفي نفس السّياق، تم إعداد البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج بالوسطين الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة بكلفة تقدر ب 42,76 مليار درهم في أفق 2040. ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج تجهيز 1207 من المراكز الرئيسية للجماعات الترابية بأنظمة مناسبة للتطهير السائل مما سيمكن في افق 2040 من رفع نسبة الربط بشبكة التطهير السائل في المراكز الرئيسية للجماعات الترابية الى 80% وتقليص نسبة تلوث المياه العادمة بحوالي 60%.

وفي هذا الصّدد، تمت برمجة مشاريع التطهير السائل في 59 مركز رئيس ب 58 جماعة بتكلفة تقدر ب 1.27 مليار درهم برسم سنة 2019 يتم تمويلها عن طريق الجماعات الترابية بنسبة 30 % وعن طريق البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج بالوسطين الحضري والقروي وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة بنسبة 70 %.

4. البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمشابهة لها

استفادت أكثر من 416 جماعة بالعالم القروي من الدعم المالي للبرنامج الوطني للنفايات المنزلية للرفع من مستوى جودة خدمات النظافة بهذه الجماعات، حيث تم رصد غلاف مالي بلغ أزيد من 257.55 مليون درهما منذ انطلاق هذا البرنامج. وتم تخصيص هذا المبلغ لاقتناء الآليات والمعدات الضرورية لتوفير خدمات مرافق النفايات المنزلية والتي يتم تدبيرها بطريقة مباشرة من طرف الجماعة.

أما بالنسبة للجماعات بالعالم القروي التي فوضت تدبير هذا المرفق إلى شركات خاصة في إطار مؤسسات التعاون الجماعي أو بشكل منفرد، فقد استفادت أكثر من 129 جماعة قروية على غرار باقي الجماعات الحضرية الأخرى من دعم مالي، في إطار البرنامج الوطني للنفايات بلغ حوالي 413.21 مليون درهم.

٧. تسريع تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي (2017-2023)

تنفيذا للتوجيهات السّامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله**، تواصل الحكومة تنزيل برنامج "تقليص الفوارق الاجتماعية بالوسط القروي"، برسم الفترة الممتدة ما بين 2017-2023، **بغلاف مالي يقدر ب 50 مليار درهم**. وهو البرنامج الذي يهم 12 مليون مواطن و1253 جماعة قروية. ويهدف تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ فك العزلة عن السكان بالمناطق القروية والجبلية، من خلال إنشاء الطرق والمسالك والمعابر، من أجل تحسين مستوى عيشهم وتمكينهم من الاستفادة على قدم المساواة من الفرص والموارد الطبيعية والاقتصادية؛
- ✓ تعميم وتحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء، والماء الصالح الشرب، والصّحة والتعليم؛
- ✓ توفير الشّروط اللازمة لتعزيز وتنويع القدرات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية، سعيا إلى تحسن دخل وظروف عيش الساكنة وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

وسعيا إلى حسن تنزيل مشاريع هذا البرنامج، كما حددتها الاستراتيجية الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، يتم الحرص على انتظام آليات حكامة هذا البرنامج، والمتمثل في اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، واللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية واللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

وفي هذا الإطار، فقد حرصت على عقد اجتماع الدورة الثانية للجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بتاريخ 24 يوليوز 2019، والذي شكل مناسبة للوقوف على تقدم إنجاز المشاريع المدرجة في البرنامج، وتطور مؤشرات الاستفادة من البنيات الأساسية والولوج إلى الخدمات الاجتماعية، بفضل برامج الكهربة القروية والتزود بالماء الصالح للشرب وتهيئة الطرق والمنشآت الفنية.

كما كان هذا الاجتماع محطة للتأكيد على تحيين الاستراتيجية الوطنية لتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية، وتسريع وتيرة الإنجاز وتعزيز الالتقائية وتدارك التأخير المسجل على مستوى بعض مكونات البرنامج، لاسيما في تنزيل برنامج العمل الخاص بسنة 2018، والحرص على تفعيل أكبر لآليات حكامة البرنامج.

وقد تمت تعبئة الاعتمادات اللازمة لإنجاز هذا البرنامج، وخصوصا الجزء المموّل من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، وذلك ابتداء من 10 غشت 2017، تاريخ الانطلاق الفعلي للمشاريع.

وتم، في إطار مخطط العمل لسنتي 2017 و2018، تفويض ما مجموعه 6,85 مليار درهم لإنجاز المشاريع المقترحة، وهو ما يمثل 98% من المبلغ الإجمالي برسم السنتين المذكورتين، والذي يبلغ 6,94 مليار درهم.

أما بالنسبة لمخطط العمل لسنة 2019، فيبلغ غلافه المالي الإجمالي ما يقارب 6,58 مليار درهم، موزعة حسب مصادر التمويل، على النحو التالي:

- المجالس الجهوية: 1,87 مليار درهم؛
- صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية: 1,5 مليار درهم؛
- مساهمة القطاعات الوزارية المعنية: 2,02 مليار درهم؛
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 650 مليون درهم؛
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: 544 مليون درهم.

وبخصوص الإنجازات التي تحققت في إطار هذا البرنامج إلى غاية متم غشت 2019، فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

- ✓ بناء وتهيئة 5.149 كيلومتر من الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية المرتبطة بها؛
- ✓ بناء وإعادة تأهيل 206 من المرافق الصحية وتجهيز 31 مؤسسة واقتناء 519 سيارة إسعاف أو وحدة صحية متنقلة؛
- ✓ بناء وإعادة تأهيل 848 مؤسسة مدرسية وتجهيز 28 مؤسسة واقتناء 132 سيارة للنقل المدرسي.
- ✓ إنجاز 14.049 عملية ربط، فردية أو جماعية، بشبكة الماء الصالح للشرب وصيانة أو إصلاح شبكة التزويد بالماء الصالح للشرب على مدى 26 كيلومتر؛
- ✓ ربط 306 قرية بشبكة الكهرباء وتجهيز 66 أسرة بألواح الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى توسيع خطوط التوتر المنخفض على مدى 143 كيلومتر وتعزيز الشبكة على مدى 8,5 كيلومتر.

VI. تدابير خاصة بالتخفيف من آثار موجة البرد في المناطق الجبلية والنائية

من المعلوم أن موجة البرد التي تشهدها بلادنا في موسم الشتاء تصاحبها جملة من الانعكاسات على مستوى حركة السير بفعل تراكم الثلوج والصقيع وانجرافات التربة والفيضانات.

وحرصا منها على التخفيف من معاناة ساكنة المناطق التي تعرف موجة برد قارس في موسم الشتاء، تواصل الحكومة تنفيذ المخطط الوطني للتخفيف من آثار البرد.لا سيما بالمناطق الجبلية والنائية، لا سيما على مستوى فك العزلة عن المناطق الجبلية والنائية، وكذا تعزيز الرعاية الصحية بهذه المناطق.

1. على مستوى ضمان استمرارية حركة السيروفك العزلة

تهدف التدخلات على هذا المستوى إلى ضمان استمرارية استغلال الطريق واستعادة حركة المرور في أقل وقت ممكن، وضمان سلامة مستعمليها بصفة دائمة. وفي هذا الإطار تتم التدخلات في الشبكة الطرقية على النحو التالي:

- ✓ على مستوى الشبكة المهيكلة والاستراتيجية لتمكين العبور عبر المدن ونقل المواد الأساسية انطلاقا من الأقطاب الاقتصادية الكبرى.
- ✓ على مستوى الشبكة الجهوية ذات حركة سير متوسطة للولوج إلى مراكز الجماعات القروية.
- ✓ على مستوى الشبكة ذات الصبغة المحلية أو شبكة القرب.
- ✓ التدخل من أجل فك العزلة عن الساكنة القروية بالمناطق الجبلية والنائية.

2. على مستوى تعزيز الرعاية الصحية في المناطق الباردة

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، تسهر الحكومة على توفير الرعاية اللازمة لساكنة المناطق المتضررة بفعل موجات البرد، ضمانا لاستمرارية الخدمات الصحية بهذه المناطق في إطار تفعيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي والمناطق الجبلية "رعاية" 2017-2023.

وسنويا يتم على مستوى 28 إقليما تفعيل برنامج "رعاية" بمخططات عمل سنوية، والتي تمتد إلى غاية انتهاء ظروف البرد القاسية وموسم الأمطار (من 15 نونبر إلى 30 مارس من السنة الموالية).

وفي إطار عملية رعاية 2018-2019 التي امتدت من 15 نونبر 2018 إلى غاية 30 مارس 2019، تم إنجاز ما يلي:

- 4686 زيارة للوحدات الطبية المتنقلة؛
- 245 قافلة طبية متخصصة؛
- 669133 خدمة صحية مقدمة؛

- 5540 عملية جراحية.

ودائما في إطار تفعيل المخطط الوطني للتخفيف من آثار البرد، يتم سنويا اتخاذ جملة من التدابير كما يلي:

- ✓ إحصاء ومعرفة النساء الحوامل القاطنات بالدواوير التي يمكن أن تتعرض للعزلة، والتكفل بالمقبلات منهن على الولادة في دور الأمومة والمراكز الصحية المحدثة لهذه الغاية؛
- ✓ إحصاء المشردين في جميع مناطق المغرب وإيوائهم في أماكن آمنة؛
- ✓ توزيع حطب التدفئة على مستوى مختلف المؤسسات التعليمية المعنية بموجة البرد والثلج؛
- ✓ تنفيذ برنامج لتوزيع المؤن الغذائية والأغطية على الأسر المتواجدة في الدواوير المعزولة والمناطق الأكثر تضررا؛
- ✓ توزيع العلف المدعم على مربي الماشية بالمناطق المعزولة؛
- ✓ التدخل عبر الحوامات (الهيليكوبتر).

خاتمة

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

ختاما، إنني على أتم الوعي بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية التي لا زالت تعاني منها فئات من المواطنات والمواطنين، ولا سيما من سكان المناطق النائية ببلادنا، إما بسبب ضعف التنمية بهذه المناطق، أو بسبب وعورة ظروفها المناخية والجغرافية، لكنه من العدل والإنصاف، أن نعترف جميعا بما حققته بلادنا من إنجازات ملموسة، بفضل جهود هذه الحكومة ومن قبلها، وهو ما انعكس على أرض الواقع من خلال تحسن عدد من مؤشرات التنمية البشرية، وقد بينت جزءا من ذلك في هذا الجواب.

إن الخطاب المسؤول يقتضي منا جميعا، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، مجتمعا مدنيا وفاعلين اجتماعيين واقتصاديين، أن نثمن ما تم إنجازه، وأن ننبه في نفس الوقت إلى النقص والخصاص، وأن نقترح الحلول ونتعاون جميعا على تنزيلها، كل من موقعه. أما خطاب المزايدات، والتنقيص الممنهج، والانتقاد السلبي، والتملص من المسؤولية وتحميلها بالكامل

على الآخر، لا يسهم في الحل، ولا يفيد المواطنات والمواطنين، بل بالعكس إنما يعمق الشعور بالأزمة، ويفقدنا الانخراط الجماعي، الضروري لتجاوز كل أوجه الاختلالات والقصور.

إن سكان المناطق النائية ببلادنا، مواطنون عزيزون علينا، وبعضهم أبلى البلاء الحسن في الذود عن الثغور وفي التمسك بالوطن، ونحن مدينون لهم ويستحقون منا كل الاهتمام والعناية.

وأود هنا التأكيد على أن الحكومة عاقدة العزم للعمل على تحسين ظروف عيش المواطنين بهذه المناطق عبر تعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية ودعم البنيات التحتية وتمكينهم من الاستفادة من جهود التنمية وثمارها، مع العمل في نفس الوقت على مواصلة دعم ورش الجهوية المتقدمة باعتبارها الرافعة الأساسية للتنمية المجالية بمختلف أبعادها ولتحقيق العدالة المجالية.

وكلي أمل بأننا سننجح بعون الله، وبتظافر كافة الجهود، للاستجابة لتطلعات المواطنات والمواطنين في هذه المناطق خاصة، وفي كافة مناطق التراب المغربي.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.